المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 15A تشرين2 2024
No.15A Nov 2024

دور المؤسسات الأمريكية في صناعة الحرب على العراق

م.د. جاسم محمد احمد الجبوري
كلية القانون / جامعة الكتاب
قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية
Jasmm6586@gmail.com

الملخص:

سعت إدارة الرئيس الأمريكي بوش إلى تفعيل دور مؤسسة الرئاسة في صنع قرار الحرب، من خلال طلب التفويض والاعتماد من الكونجرس بأتباع أنماط سياسية محددة ومؤثرة على المؤسسة التشريعية في اتجاه إصدار قرار الحرب. إن الدور الذي لعبته هذه المؤسسات لا يعد بالأمر البسيط فقد ترتب عليه أبعاد سياسية واقتصادية كبيرة، تكشفت بعد أن تبين بأن هناك أطرافا أخرى لديها سياساتها وأجنداتها في عملية صنع قرار الحرب، ومنها جماعات المصالح والشركات متعددة الجنسية، والإعلام ومراكز الفكر والأبحاث. إن عملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة تمر بسلسة من الإجراءات الرسمية وغير الرسمية عبر قنوات ومؤسسات متعددة يشارك فيها كلاً حسب اختصاصه. ومن خلال ما قد سبق يتضح بأنه لا يوجد جهة واحدة في الولايات المتحدة تتمتع بصلاحيات مطلقة في صنع قرار الحرب.

كلمات مفتاحية : سياسية ، مؤسسات ، امريكية ، حرب

The Role of American Institutions in Making the War on Iraq

Dr. Jassim Mohammed Ahmed Al-Jubouri
College of Law / Al-Kitab University
Department of International Relations and Diplomacy
Jasmm6586@gmail.com

Abstract:

The administration of US President Bush sought to activate the role of the presidency in making the war decision, by requesting authorization and approval from Congress to follow specific political patterns that influence the legislative institution towards issuing the war decision. The role played by these institutions is not a simple matter, as it resulted in major political and economic dimensions, which were revealed after it became clear that there are other parties that have their own policies and agendas in the war decision-making process, including interest groups, multinational companies, the media, and think tanks and research centers. The war decision-making process in the United States goes through a series of official and unofficial procedures through multiple channels and institutions in which each participates according to his specialty. From the above, it becomes clear that there is no single party in the United States that enjoys absolute powers in making the war decision.

Keywords: Political, Institutions, American, War

1-المقدمة

مرّت العلاقات العراقية-الأميركية بمراحل مختلفة، فتارةً كان التعاون الحذر شكلاً من أشكال التفاعل، وتارةً أخرى كان الصراع التام عنواناً لاستقراء العلاقات وتارة ثالثة كان الصراع المرن نموذجاً للعلاقات، وتارةً رابعة كان التعاون الاستراتيجي الوثيق بينهما، ولاسيما في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام 2003.
ويرى المحللون أن إدارة (بوش الابن) ورموزها من المحافظين الجدد كانت على قناعة تامة بأن حرب تحرير الكويت عام1991كان يجب أن تستكمل جولاتها بالإطاحة بنظام(صدام حسين) يقينا منها بأن الصراع العربي- الإسرائيلي لن يحل عن طريق تسوية عربية-إسرائيلية وإنما يتطلب تغيير معالم خريطة الشرق الأوسط نفسها، وهذا يمكن تحقيقه بتغيير مسبق للنظام السياسي في العراق لما له من تداعيات على المنطقة بأسرها. فتم احتلال العراق تحت مبررات معلنة أهمها تدمير أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته، حماية حقوق الأنسان وإرساء أسس الديمقراطية فيه، أما تلك المبررات غير المعلنة وابرزها أن إقامة نظام حكم ديمقراطي في العراق سوف يكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي بأسره وفق نظرية الدومينو، كما سيكون درساً لكل الأنظمة الشرق أوسطية التي تهدد المصالح الأمريكية.
إن قرار الحرب هو أخطر قرار سياسي تتخذه أقوى دولة في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ضد إحدى أهم الدولة المحورية في منطقة الشرق الأوسط وألا وهو العراق. إن عملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية تمر بسلسلة من الإجراءات الرسمية وغير الرسمية عبر قنوات ومؤسسات متعددة يشارك كل حسب اختصاصه، في صناعة قرار الحرب.

أولاً: أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في معرفة آلية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة بشكل عام على العراق عام 2003بشكل خاص.
هذا فضلاً عن اختبار صحة الفرضية القائلة بأن الولايات المتحدة تخوض حروب مصالح وليس حروب الدفاع عن الديمقراطية أو حقوق الأنسان.

ثانياً:-تساؤلات الدراسة:
1. ما الدور الذي لعبته المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية في صناعة قرار الحرب؟
2. ومدى تأثير هذا القرار على العلاقات الأمريكية- العراقية؟
3. من الذي يساهم في صنع واتخاذ قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية ؟
4. مدى الخلافات عند صنع قرار الحرب داخل المؤسسات الرسمية الأمريكية ؟

ثالثاً:- مضامين الدراسة:-
يتكون هذا البحث من:-
المقدمة:
المطلب الأول:-دور المؤسسات الرسمية الأمريكية في صناعة الحرب على العراق.
المطلب الثاني:- دور المؤسسات غير الرسمية الأمريكية في صناعة الحرب على العراق.
الخاتمة والاستنتاجات.

2-دور المؤسسات الأمريكية في صناعة الحرب على العراق
يرى المحللون السياسيون أن قرار الحرب هو أخطر قرار سياسي تتخذه الدولة، فعملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية تعد من السياسات المعقدة، والتي تمر بسلسلة من الإجراءات الرسمية عبر قنوات ومؤسسات متعددة يشارك فيها كُلٌّ حسبَ اختصاصه، وكل مؤسسة حرة في آرائها ومستقبلها وفي خبراتها ومصادر معلوماتها.

إن قرار الحرب على العراق خير دليل على وجود هذه الخلافات داخل هذه المؤسسات، ومما عظم هذه الخلافات هو وجود ذلك العدد الكبير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولنبدأ أولاً بتحديد دور المؤسسات الرسمية الأمريكية في الحرب الأمريكية العراقية، ثم تحديد دور المؤسسات غير الرسمية.

المطلب الأول:

دور المؤسسات الرسمية الأمريكية في صناعة الحرب الأمريكية على العراق:

ويتحدد ذلك الدور في عدة أدوار هي:-

الفرع الأول

دور مؤسسة الرئاسة

يعتبر رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ويعتبر رئيس الدولة هو الممسك بزمام السلطة التنفيذية، وبحكم رئاسته للدولة والحكومة فهو يرسم السياسة العامة، بما فيها السياسة الداخلية والخارجية، ويتمتع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بدور بارز في صنع القرار السياسي، حسب المادة الثانية من الدستور؛ إذ تمنح للرئيس سلطات واسعة يستطيع من خلالها أن يباشر الاختصاصات الخارجية بصفته رئيس السلطة التنفيذية ولديه سلطة قيادة القوات المسلحة، وكذلك يعطي الرئيس حق إبرام المعاهدات وتعيين الوزراء والسفراء والقادة العسكريين وقضاة المحكمة العليا وجميع الموظفين الآخرين.[1]

ووفقاً للدستور الأمريكي في الفقرة الثانية من المادة الثانية يعتبر الرئيس هو القائد الأعلى للجيش [2] وهذا يعني أن الرئيس الأمريكي يملك صلاحية تحريك القوات وإرسالها إلى أية منطقة في العالم، ويملك صلاحيات استثنائية أثناء الحرب، ويعني ذلك أن المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع للسيطرة المدنية، وهي سيطرة الرئيس الذي له حق إرسال القوات إلى خارج البلاد أو استعمال القوة عند الضرورة، وأيضا سلطة إصدار الأمر باستخدام الأسلحة النووية عند الضرورة. فالرئيس هو المسئول عن إدارة الأزمات وهو الحاكم النهائي في قرارات التدخل، ومن ثم فإن الرئيس يستطيع إدخال القوات الأمريكية في العمليات الحربية من دون أن يكون قد سبقها إعلان الحرب بصورة رسمية من قبل الكونجرس، كما فعل الرئيس الأسبق (ترومان) عام 1950 في حرب كوريا.[3]

أما أهمية موظفي مؤسسة الرئاسة فهي تكمن في كونهم يمثلون المساعدين الشخصيين لرئيس الجمهورية، ومن ضمنهم كتاب خطب الرئيس والعلاقات العامة والمتحدث باسم البيت الأبيض، ويختلف دور مؤسسة الرئاسة في صنع قرارات الحرب في الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لتبنيها نمطا من مبادئ العمل الإستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة، كما في عهد (ترومان) عندما تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الاحتواء، وفي عهد (أيزنهاور) حيث تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الانتقام الشامل، وفي عهد (جون كندي) كانت هناك إستراتيجية الاستجابة المرنة، وفي عهد (جونسون) تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية التدمير المؤكد، وفي عهد (نيكسون) كانت هناك إستراتيجية العامودين أو الحرب بالوكالة، وفي عهد (كارتر) تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية التدخل المباشر والانتشار السريع، وفي عهد (ريغان) تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية حرب النجوم والدرع الفضائي، وفي عهد (بوش الأب) تبنت الإدارة الأمريكية شعار نظام العالم

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر نص المادة الثانية الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي. The Constitution of United States

[2] للمزيد من التفاصيل انظر نص المادة الثانية الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي. The Constitution of United States

[3] ياسين محمد العيثاوي، الكونجرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان، دار أسامة، ط1، 2008، ص37

الجديد، وفي عهد (كلينتون) تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الاحتواء المزدوج، ثم في عهد (بوش الابن) تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الحرب الاستباقية ومحاربة الإرهاب.[4]

وما سبق يشير إلى أن الإستراتيجيات المختلفة التي اتبعت من قبل الإدارات الأمريكية منذ خمسينيات القرن الماضي تؤكد على أن هناك دورا كبيرا للرئيس في صنع قرار الحرب.[5]

ولقد سعى (بوش الابن) لتفعيل دور مؤسسة الرئاسة في صنع قرار الحرب بطلب تفويض من الكونجرس لاعتماد أنماط سياسية محدودة، حيث قال: إن العدو كان بمقدوره بأن يقابلنا في هذا المبنى وأن يجيء إلى هنا ليحول البيت الأبيض إلى أنقاض.. أريد للكونجرس أن يعرف أن تلك لم تكن حادثة منعزلة.. إن العدو ليس جماعة محددة ولكن عقلية معينة، وهذه العقلية تكره المسيحية وتكره اليهودية، وتكره كل شيء يختلف عنها وعلى بقية الأمم أن تختار.

وقد كانت أطروحات (بوش الابن) وكادر إدارته آنذاك وعلى رأسها (ديك تشيني ورونالد رامسفيلد) - دور كبير في رسم إستراتيجية حديثة للولايات المتحدة؛ مما شجعها للإقدام على احتلال العراق باختلاق الذرائع لهذه الحرب، ومنها علاقة (صدام حسين) بالقاعدة والأسلحة المحظورة في محاولة للربط بينه وبين مستقبل استقرار السلم في العالم.

وهكذا فقد طالب الرئيس الأمريكي في خطابه أمام الكونجرس في 4- 9- 2002 بضرورة منحه صلاحية استخدام القوة العسكرية ضد العراق من أجل كسر شوكة خطورة العراق المتزايدة في إطار الحرب على الإرهاب.[6]

ومن أجل الحصول على تخويل استخدام القوة ضد العراق قدم الرئيس الأمريكي مسودة قرار للقادة الديمقراطيين والجمهوريين في كل من مجلس النواب والشيوخ وعلى هذا النحو وبعد مرور بضعة أشهر على هجمات 11 أيلول تحدث الرئيس الأمريكي عن مخاطر بعض الدول والتي سماها بمحور الشر (إيران، العراق، كوريا الشمالية) .[6]

ومن ثمّ نستطيع القول أن دور مؤسسة الرئاسة في صنع قرار الحرب على العراق تبلور في محاولة الرئيس (جورج دبليو بوش) للتأثير على الكونجرس في اتجاه استصدار قرار الحرب على العراق، من خلال تقديم العديد من الأدلة على تورط نظام صدام حسين في علاقات مع تنظيم القاعدة، وكذلك أدلة امتلاك هذا النظام لأسلحة الدمار الشامل.

الفرع الثاني
الكونجرس

وهو الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي ويعتبر المؤسسة الدستورية الأولى من حيث منزلتها في ترتيب مواد الدستور، وهو يتكون من مجلسين: مجلس النواب وعددهم (435) نائبا إضافة إلى ثلاثة، اثنين من مقاطعة كولومبيا مقر الحكومة الأمريكية وواحد للحزب المستقل، وبذلك يصبح العدد (438) نائبا، ويجري انتخاب نصف أعضاء مجلس النواب كل سنتين، أي أن مدة الدورة الواحدة للعضو الواحد هي سنتان، ويعطى لكل ولاية عدد يتناسب مع عدد سكان الولاية، أما المجلس الثاني فهو مجلس الشيوخ، وهو أقل عددا من مجلس النواب، حيث يضم (100) نائبا لمدة ست سنوات، ومجلس الشيوخ ينتخب منهم الثلث كل سنتين، أي أن الدورة الواحدة هي ست سنوات وليست أربعة، وتتساوى جميع الولايات من حيث عدد الأعضاء، إذ يكون لكل ولاية عضوان من أصل مائة عضو.[7]

---

[4] ستار جبار علاي، المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالعراق، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (36)، 2008، ص 75.

[5] Christopher Paul، Marines on the Beach :The policy of U.S. Military Intervention Decision Making، U.S، Praeger Security International، 2008. P.116.

[6] المصدر نفسه، ص 87

[7] Timothy Harper، The U.S. Constitution، Penguin Group، USA، 2007، p19

والكونجرس هو محور مهم في النظام السياسي الأمريكي، ويخول الدستور الكونجرس بسلطات تقريرية في مجالات دستورية وتشريعية ودبلوماسية ومراقبة الحكومة، وهذا ما يشير إلى مهمتين أساسيتين هما:-

1- يقوم الكونجرس بصياغة السياسة من خلال سن التشريعات القانونية والموافقة على الميزانية العامة للدولة.

2- يمتلك الكونجرس سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية وسياستها ومراقبة الاستعمال الأمثل للموارد المالية.[8]

ومن أهم اختصاصات الكونجرس هي إعلان الحرب؛ فقد نص الدستور الأمريكي في المادة الأولى، الفقرة الثامنة- على أن يكون للكونجرس سلطة إعلان الحرب، ويعتبر الدستور الأمريكي أول دستور مكتوب يمنح السلطة التشريعية- صراحة- صلاحية إعلان الحرب، فالكونجرس هو الذي يخصص الأموال لتأهيل الجيش والقوات العسكرية بكافة أشكالها وهيئاتها للقيام بالدور المنوط بها دستوريا؛ لذلك يؤثر الكونجرس مباشرة في تصميم السياسة الخارجية والدفاعية، ويمكن القول بأن استخدام القوة العسكرية واللجوء إلى قرارات الحرب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاعية عن طريق الكونجرس- هو ظاهرة حديثة نوعاً ما.[9]

وهكذا فإن الكونجرس يستطيع المشاركة في صنع السياسة الخارجية، ويستخدم في ذلك سلطاته في تشريع القوانين والمخصصات المالية، أما في مجال المخصصات المالية فإن الكونجرس يمكنه أن يمنع جزئيا أو كليا المخصصات الضرورية لتنفيذ سياسة خارجية معينة، هذه السلطات أدت إلى أن يقوم الكونجرس بإصدار قانون سلطات الحرب تحت رقم (93- 148) كإلزام لأي رئيس استعادة القوات الأمريكية الموجودة في خارج الولايات المتحدة حين تكون في حالة حرب، إن هذا القانون كان بمثابة نقله نوعية في صلاحيات الكونجرس حول التعامل مع الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان القرار نتيجة للنكسات التي واجهتها الولايات المتحدة في حرب فيتنام، ولا سيما أن السنوات الأخيرة شهدت المراوغة والسيطرة الضعيفة للكونجرس على النفقات والمنح المخصصة لعمليات السياسة الخارجية والدفاعية.[10]

ملخص القول أن سلطة الكونجرس عند صنع قرار الحرب بشكل عام تنحصر في جانبين أساسين هما:-

1- إعلان الحرب من حيث دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب.

2- السيطرة المالية لإدارة الحرب وقدرتها، وذلك من خلال السيطرة على كيفية تخصيص النفقات والمنح التي تدار بها الحرب، وفي حالة عدم موافقة الكونجرس على الموازنة المتخصصة للحرب لن يكون بمقدور الإدارة الأمريكية الانخراط في الحروب.. إن عملية صنع القرار في الكونجرس الأمريكي هي عملية معقدة تحتاج إلى العديد من الخطوات.

وفيما يتعلق بصنع قرار الحرب على العراق على وجه الخصوص فإن أهم ما قام به الكونجرس من خطوات في هذا الشأن هو سن قانون تحرير العراق عام 1998، وكذلك قانون مكافحة الإرهاب لعام 2001، وهذا القانونان مهدا الطريق لشن الحرب على العراق عام 2003.[11]

حيث إنه من خلالهما تم فتح فصل جديد للمعارضة العراقية وصياغة علاقات للمعارضة مع الولايات المتحدة، إذ اقترن بقرار قانون تحرير العراق تخصيص مبلغ (97) مليون دولار للمعارضة، وكذلك تم رصد

---

[8] عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010،ص ص137-139

[9] Catherine M.Bank، 0 The، War Power Resolution :Asserting Congress s Role Over the Use of Military Force، U.S.-Old Dominion University Submitted to the Faculty of A Dissertation، 2004، PP. 73-75

[10] Kenneth B. Moss، 0 Woodrow Wilson، Undeclared War and the Future of U.S. Foreign Policy، Washington D.C، Center Press، 2008، p P.107

[11] Courtney Hunt، 0 Library of Congress Cataloging-in-Publication، THE HISTORY OF IRAQ، Printed in the United States of America، Data، 2005، p105

مبالغ مالية لمحطة إذاعة سميت براديو العراق الحر[12] ، كذلك فإن قانون تحرير العراق ألزم الحكومة الأمريكية بسياسات معينة هدفت إلى تغيير نظام الحكم، فبتنسيق مع المخابرات الأمريكية ودعم الكونجرس قامت المعارضة العراقية بعقد مؤتمر لها في لندن في 14- 12- 2002، وأعقبها مؤتمر صلاح الدين يوم 25- 2- 2003 برئاسة "زلماي خليل زاد" بصفته الرئيس الأمريكي .[13]

وقد زاد دعم الكونجرس الأمريكي لاستخدام القوة ضد العراق بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول، واستمر هذا الدعم إلى أن صوت الكونجرس في أكتوبر 2002 على تخويل الرئيس الأمريكي (جورج بوش) صلاحية استخدام القوة ضد العراق وفقاً لتقديراته هو .[14]

الفرع الثالث
وزارة الخارجية

تعد وزارة الخارجية أول هيئة تنفيذية تأسست بموجب الدستور الأمريكي عام 1789، وهي الجهاز الذي يتولى إدارة وتنفيذ السياسة الأمريكية على المستوى الدبلوماسي الخارجي، وحسب الدستور الأمريكي فإن وزارة الخارجية الأمريكية هي الهيئة أو المؤسسة أو الوكالة الخاصة بتنفيذ الدبلوماسية الأمريكية.[15]

كما أنها تلعب دورا في عملية صنع القرار الخارجي إذ أن دور وزارة الخارجية في التأثير على القرار السياسي مرتهن بعلاقة الرئيس بوزير الخارجية، ويعتبر وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية، وهو عضو في مجلس الأمن القومي، وكذلك يعد وزير الخارجية ممثل الإدارة لدى الكونجرس فيما يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

إن وزارة الخارجية هي الجهة المسئولة الرئيسية عن إدارة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بجانبيها، المتعلقة بشئون الحرب والسلم، إذ أن على وزارة الخارجية مهمتين أساسيتين فيما يتعلق بالحرب الأولى تكمن في العمل على معرفة الأسباب والدوافع الرئيسية التي تؤدي إلى صنع قرار الحرب، والثانية هي عبارة عن دور وزارة الخارجية في إدارة العمل الدبلوماسي من أجل تجنب اللجوء إلى الحرب.[16]

ولا تتجاوز ميزانية الخارجية (18) مليار دولار سنويا، حيث تفوق ميزانية وزارة الدفاع حجم ميزانية الخارجية عشرات المرات .[17]

وقد قامت وزارة الخارجية الأمريكية بدور مهم فيما يتعلق بالحرب على العراق، من أجل تحقيق رؤية مشتركة بالنسبة للدول الإقليمية المجاورة للعراق، وقام (كولن باول) في 24- 2- 2001 بجولة في الشرق الأوسط؛ وذلك لإلزام العراق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية، وقد أكد (باول) في القاهرة أن المراجعة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية على العراق هي شيء مبكر، وأن الولايات المتحدة تفكر في إعادة تفعيلها[18] ، وكذلك قام وزير الخارجية بحملة مهمة ضد نظام صدام حسين في مجلس الأمن وفي خطاب ألقاه باول أمام مجلس الأمن في 5- 2- 2003 شرح فيه بشكل مباشر حجم الخطايا العراقية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وأكد أن النظام العراقي ما زال مصممًا على امتلاك الأسلحة النووية.[19]

الفرع الرابع

---

12 0 رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، دار آمنة، عمان،2013 ، ص 196

13 Hunt 0، Courtney، THE HISTORY OF IRAQ، Op.cit.، 2005، p106

14 0 ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، مرجع سابق، ص 85

15 Fraser Cameron 0، US Foreign Policy After the Cold War: Global Hegemon or Reluctant ، Sheriff ،Rout ledge Taylor &Francis Group، London and New York، 2002.P46

16 Fraser Cameron 0، OP.Cit، P49

17 0 رافع سحاب أحمد الكيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع السابق، ص ص112-113

18 0 ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، مرجع سابق، ص 69

19 0 ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، المرجع السابق، ص 189

وزارة الدفاع (البنتاجون)

تحتل وزارة الدفاع مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكي، فهي المسئولة عن جميع الشئون المتعلقة بأمن البلاد سواء اعتبرناها وحدة ضمن الأجهزة التنفيذية أو في علاقاتها بالكونجرس، أو بحكم ارتباطها بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كالمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الأعمال والاتصال والتنمية التكنوقراطية والعلمية، ويعتبر وزير الدفاع مساعد الرئيس الأمريكي في كل المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي وتتولى هيئة الأركان العامة المشتركة تقديم المشورة العسكرية لرئيس الدولة، وكثيرا ما يشترك رئيس هيئة الأركان العامة المشتركة مع صانعي القرار السياسي الخارجي الأمريكي.[20]

ومن مهمات وزارة الدفاع القيادة والإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وتنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية وإدارة العلاقات العسكرية التي مع الدول الحليفة[21] ، وهذا يمثل جانبا آخر لعمل وزارة الدفاع؛ حيث إن هناك العديد من المعاهدات العسكرية التي ترتبط بها الولايات المتحدة مع دول أجنبية، وواحدة من أبرز العوامل التي من خلالها أصبحت وزارة الدفاع تلعب دورا محوريا في صناعة القرار، وبشكل كبير هي قضية الحرب على الإرهاب؛ إذ أصبحت القرارات مرتبطة غالبا بموافقة خبراء وزارة الدفاع.[22]

إن مشاركة وزارة الدفاع كهيئة حكومية في عملية صنع قرار الحرب تعد مشاركة فعالة، وتعود إلى طبيعة عمل الوزارة ودور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية[23] ، وقيامها بتنفيذ نشاطات أمنية تستدعيها الإستراتيجية الأمريكية، ومنها التعامل مع الصراعات الإقليمية ذات الصلة بتلك النشاطات أو متطلبات حلفائها الأمنية أو المصلحة العسكرية الدولية الأمريكية، أما مسئولية تحديد الإستراتيجيات السياسية والعسكرية فأوكلت أمرها إلى القيادة الإقليمية سنة 1997، وعلى مر السنين أصبح القادة الإقليميون أكثر نفوذا من السفراء ويغطون أعدادا كبيرة من البلدان، فعلى سبيل المثال تغطي قيادة المحيط الهادي شئون (43) دولة.[24]

ويبرز هذا الأمر بشكل كبير عندما تنظر إلى ما يتوافر للولايات المتحدة من قواعد عسكرية في (130) دولة، وامتلاكها (702) قاعدة عسكرية خارجية، إضافة إلى (600) قاعدة تملكها داخل الولايات المتحدة وهذه القواعد منتشرة في كافة القارات.. إن تكلفة القواعد في الخارج والداخل تتجاوز (592) مليار دولار، أي أكثر من الناتج القومي لكثير من الدول، أما كلفة استبدال القواعد العسكرية فتقدر بـ (130) مليار دولار فقط باستثناء قيمتها الفعلية، ومن أبرز تلك القواعد تلك التي أقيمت في ما تسمية الولايات المتحدة (قوس الاستقرار) في أقاليم (كوسوفو وإسرائيل وأفغانستان والعراق والكويت وقيرغستان وأوزبكستان وقطر)، ويمتد ذلك القوس من منطقة جبال (الأنديز) في أمريكا الجنوبية (كولومبيا) مرورا بشمال إفريقيا والشرق الأوسط؛ ليصل إلى (إندونيسيا والفلبين)، وهو بمثابة حزام يلتف حول دول العالم الثالث الغنية بالنفط والاحتياطات الإستراتيجية.[25]

وهذا استلزم زيادة ميزانية الدفاع من (322، 3) مليار دولار عام 2000 إلى (468، 5) مليار دولار عام 2004، ومن الجديد بالذكر أن وزارة الدفاع أصبحت تسيطر على مجالات كانت تتولاها في العادة وكالة

---

20 0 شمال حسين مصطفى، القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد أحداث 11سبتمبر،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة صلاح الدين-كلية القانون والسياسة،اربيل،2008،ص84

21 0 عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق،ص132

22 0 شمال حسين مصطفى، القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد احداث 11سبتمبر، مصدر السابق، ص84

23 0 Fraser Cameron، OP.Cit، p55

24 0 رافع سحاب أحمد الكيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع السابق، ص ص108-109

25 0 رافع سحاب أحمد الكيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع السابق، ص ص109-110

الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية، ومن ثم وصلت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2011 إلى قيمة (708) مليارات دولار، متضمنة (159) مليار دولار لتمويل الحربين في العراق وأفغانستان، مشكلة ارتفاعا (8،1%) عن سنة 2010، وتشمل الميزانية (113) مليار دولار للمشتريات و(76) مليار دولار للأبحاث والتطوير، وصدق مجلس الشيوخ الأمريكي على ميزانية وزارة الدفاع للسنة 2013 بمبلغ إجمالي قدره (633) مليار دولار. [26]

وكان لوزارة الدفاع دور مهم في العراق؛ إذ أكد (دونالد رامسفلد) ضرورة اتخاذ إجراءات ضد العراق بهدف الإطاحة بالرئيس العراقي، وذلك في أغسطس عام 2002، كذلك فإنه في 25- 9 في نفس العام أعلن أن هناك علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة وطلب من الكونجرس الأمريكي تأييده بتوجيه ضربة عسكرية على العراق، ومنذ البداية كان (رامسفلد) من أشد المؤيدين داخل الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وتغيير نظامه؛ بسبب امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ودعمه للإرهاب الدولي [27] وكان (رامسفلد) له تصوره الخاص بأن تغيير النظام لا يتم على يد المعارضة وذلك بسبب الضعف الداخلي للمعارضة وعدم قبولهم من قبل دول المنطقة، في حين رأى مساعده (بول وولفوتيز) أن تسلك الولايات المتحدة إستراتيجية خاصة لدعم المعارضة العراقية على المستويين العسكري والاقتصادي، وعلى الرغم من الاتفاق بين كل من وزير الدفاع ونائبه بشأن إسقاط النظام العراقي إلا أنهما كانا مختلفين في طريقة إسقاطه . [28]

الفرع الخامس

مجلس الأمن القومي

أنشئ بموجب قانون الأمن القومي الذي صدر عام 1947 في عهد الرئيس الأمريكي (ترمان) الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية، وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية، وإنشاء وزارة موحدة للدفاع وهيئة موحدة لرؤساء الأركان ووزارة القوات الجوية، وهو الجهاز الاستشاري المتنوع الاختصاصات وإحدى الوكالات أو الهيئات الخفية للحكومة الأمريكية. [29]

ويتشكل مجلس الأمن القومي من الرئيس الأمريكي الذي يترأس اجتماعاته ونائبه ووزير الدفاع والخارجية ومستشار الرئيس لشئون الأمن القومي كأعضاء دائمين في المجلس، إضافة إلى ذلك يعد مدير وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس أركان القوات المسلحة مستشارين دائمين في المجلس ومن حقهم حضور الاجتماعات كافة والمشاركة في المداولات جميعها، ويقوم الرئيس بدعوة أعضاء حكومته الآخرين كوزير المالية والعدل ومدير مكتبه الخاص للمشاركة في الاجتماعات.. إن الوظيفة الرئيسية لمجلس الأمن القومي هي جمع المسئولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة شاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي. [30]

ويعد مجلس الأمن القومي من أهم الجهات التي ترسم سياسة الولايات المتحدة وتنفذها، وإن تولى مستشار الأمن القومي عملية تنسيق أعمال المجلس في مجالات السياسة الدفاعية والأمن القومي ومعالجة الأزمات الطارئة، وخاصة منح واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة في الحرب.

ويعد مجلس الأمن القومي من أهم الأجهزة التي يعتمد عليها الرئيس لتزويد بالمعلومات الوثيقة والكافية عن القضايا الأمنية، والمعضلات الدولية التي تعتمد عليها في صنع القرار السياسي ذات الصلة بالشأن الخارجي،

---

26 0 المرجع السابق، ص ص111-112

27 0 ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، مرجع سابق،ص96

28 0 المرجع سابق ، ص97

29 0 شمال حسين مصطفى، القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد أحداث 11سبتمبر، مصدر السابق، ص84

30 0 رافح سحاب أحمد الكيسي، قرار الحرب على العراق، مصدر السابق، ص98

وعلى هذا الأساس فإن تزايد اعتماد الرئيس على مستشاره لشئون الأمن القومي يعني أن الرئيس ينطق بلسان الأخير ويعبر عن أفكاره وتوجهاته. [31]

وهذا يعني أن علاقة الرئيس بمستشاره لشئون الأمن القومي تتحكم في كيفية إسهام مجلس الأمن القومي في صنع السياسات الخارجية، فمثلا كان (ريتشارد نيكسون) يعتمد على (هنري كيسنجر) بأداء مهمة التفاوض مع الصين وفيتنام، وكذلك قام (جيمي كارتر) بتكليف (زبيغنيو برجنسكي) في عام 1977 بإعادة تخطيط سياسة أمريكا الخارجية وفي المقابل فإن رؤساء سابقين مثل (أيزنهاور وجونسون وفورد) قاموا بالابتعاد عن مجلس الأمن القومي، والاعتماد على وزراء خارجيتهم (جون فوستر دالاس، دين راسك، وهنري كيسنجر) [32].

وعلى أية حال يعد مجلس الأمن القومي عنصراً مهما في وضع إستراتيجية الولايات المتحدة، فالمجلس يصدر رؤيته في شكل تقارير بصيغة دراسات دورية تحت عنوان "إستراتيجية الولايات المتحدة" . [33]

وقد أيدت مستشارة الأمن القومي الأمريكي (كونداليزا رايس (الحرب على العراق من خلال المقال الذي نشرته في مجلة "فورين أفيرز" في عام 2000، حيث قالت: "لا شيء يتغير مع استمرار وجود صدام حسين في الحكم؛ لذلك على الولايات المتحدة تغيير أساليب التعامل مع العراق من خلال دعم لمعارضة وإنهاء الحكم"، كما أعلنت (رايس) في آب2002 ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للإطاحة بالنظام العراقي السابق [34].

وفي أيلول عام 2002 أعلنت (كونداليزا رايس) أمام مجلس الأمن الدولي بضرورة أن يقوم مجلس الأمن الدولي بالتحرك، بحيث إنه بدون هذا التحرك تتحول الأمم المتحدة إلى عصبة الأمم، كما أن عدم التحرك من جانب مجلس الأمن يجعل الولايات المتحدة تقوم بالحرب من طرف واحد بحسب مبدأ الدفاع عن النفس والمصالح؛ لذلك فإن رؤية (كونداليزا رايس) كانت بالغة الأهمية في اتخاذ قرار شن حرب على العراق، وبحيث كانت رؤيتها متطابقة تماماً مع رؤية كل من الرئيس ونائبه . [35]

الفرع السادس
وكالة المخابرات المركزية

في عهد الرئيس الأمريكي (ترومان) وعقب أحداث الحرب العالمية بالغة التعقيد صدر قانون الأمن القومي رقم (497) تشكلت في 18 أيلول 1947 تضمن استحداث وكالة المخابرات المركزية التي منحت عددا من الصلاحيات الواسعة والاستثنائية في نطاق وظيفتها المتخصصة في الميادين العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وهي عبارة عن الجهاز المركزي لسبعة عشر جهاز مخابرات أمريكي، فهناك أجهزة مخابرات تتبع وزارة الخارجية والدفاع كمخابرات البحرية والجوية والأقمار الصناعية، والمخابرات المركزية تقوم بدورها برفع المعلومات للرئيس للاطلاع عليها مقرونة بتأطير القرار المناسب الذي غالبا ما يؤخذ به. [36]

ونظرا لوجود مكتب التحقيقات الفيدرالي (F.B.I) ضمن الأجهزة الأمنية الفيدرالية التي تختص بالشئون السياسة الداخلية، فإن الوظيفة الأساسية لوكالة المخابرات المركزية تم حصرها بالنشاط الاستخباري المتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ووفقا لقانون الأمن القومي لعام 1947 فان أهم وظائف وكالة المخابرات المركزية CIA هي كالآتي:-

---

[31] المصدر نفسه ، ص99

[32] Fraser Cameron، OP.Cit، P 42-43

[33] Ipid، PP42-43

[34] ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، مرجع سابق، ص90

[35] ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، المرجع السابق، ص91

[36] W. Thomas Smith JR., Encyclopedia of the Central Intelligence Agency Illustrations by Sholto Ainslie، U.S.، 2003.P257

1- جمع المعلومات ذات الصلة بالميادين الإستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية وتقديمها إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي.
2- تنفيذ طلبات مجلس الأمن القومي بإجراء الدراسات والتحليلات والتقديرات للأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية في مختلف دول العالم.
3- العمل على تنفيذ أهداف إستراتيجية وعسكرية وسياسية ضمن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بأمر من الرئيس.

إن الترابط والاتصال بين وكالة المخابرات المركزية.C.I.A والبيت الأبيض يختلف من إدارة لأخرى، ولكن في كل الإدارات يأخذ الرئيس تقارير الوكالة بنظر اعتبار، ويعتبر مدير الوكالة المركزية للمخابرات مسئولا بشكل مباشر أمام رئيس الدولة، وتكشف الميزانية الضخمة للوكالة التي وصلت إلى (30) مليار دولار عام 1992[37] ، أن هناك توسعا في جوانب عمل الوكالة مع نهاية التسعينيات، حيث أصبحت تشمل ستة جوانب رئيسية:-

1- دعم عمليات حفظ السلم.
2- الاستخبارات الاقتصادية.
3- الأمن البيئي والصحي.
4- الاستخبارات المضادة.
5- الانتشار PROLIFERATION.
6- مكافحة المخدرات .[38]

إن دور وكالة المخابرات المركزية في مجال صنع القرار الخارجي يتركز في توفير المعلومات، وتقدير الأوضاع السياسية والأمنية، وهذا ما تساعد الإدارة الأمريكية في اتخاذ القرارات الحاسمة في أوقات الأزمات ولا سيما في أوقات الحرب، ولدى الوكالة المركزية كافة القدرات التي تمكنها من العمل خارج الحدود الأمريكية.[39]

إلا أنه جرت تغييرات كبيرة في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية منذ عصر (نيكسون)، وتوسع هيكلها الإداري وكسبت ولاء الرئيس ومستشاريه، وتوسعت الوكالة في عهد الرئيس (رونالد ريغان وجورج بوش الأب) ليصبح عدد أفرادها في حدود (25) ألفا، طبقاً لطبيعة المهام والخلفية الفكرية لهذين الرئيسين؛ إذ أن الأول كان شعاره تفكيك المعسكر الاشتراكي واستنزافه عبر حرب النجوم، والثاني ذا عقلية استخباراتية بحكم رئاسته لهذا الجهاز في السبعينيات، خاصة تأهيل هذا الجهاز للتعامل مع إفرازات تفكك المعسكر الاشتراكي، ومن قبل لعبت وكالة الاستخبارات دورا مهما في السياسة الخارجية للولايات المتحدة؛ فهي التي خططت لغزو كوبا عام 1961، وأيضا قادت التدخل في الكونغو واغتيال (باتريس لومومبا) والتدخل في جمهورية الدومنيكان ودورها في الانقلاب على حكومة مصدق في إيران 1953.[40]

إلا أن دورها ربما يكون قاصراً في مجال الحرب على الإرهاب إذ أصدرت لجنة المخابرات في مجلس النواب تقريراً في كانون الأول عام 2001، اعترفت فيه أن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية غير مؤهلة لاختراق جماعات الإرهاب الدولية، كذلك كانت وكالة الاستخبارات المركزية [41] أيضاً قاصرة فيما يتعلق

---

[37] Fraser Cameron، op، cit، P61.
[38] Dean Springer، op، cit، When Spies Become Soldiers: Evaluaition the CiA's Role in Covert Action، A Master Thesis in Political Science، Colorado University، U.S.، 2008، P46
[39] Craig Eisendrath، op، cit، National Insecurity: US Intelligence After the Cold War، Philadelphia، Temple University Press، 2000، P44.
[40] رافع سحاب أحمد الكيسي، قرار الحرب على العراق، مصدر السابق، ص107.
[41] Dean Springer، op، cit، P46

بتحديد علاقة العراق بأحداث 11 سبتمبر، أو بمنظمات الإرهاب الدولية، ومن ثم لم تكن معلومات الإدارة الأمريكية دقيقة في هذا الشأن مما تسبب في قرار خطأ نتيجة قصور دور وكالة الاستخبارات الأمريكية.[42]

بعد أحداث أيلول 2001 تغيرت برامج الولايات المتحدة في متابعة منظمة القاعدة وكذلك شعاراتها في مكافحة الإرهاب، وطالب المحافظين الجدد بتغيير تركيب الواقع السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، أدى ذلك التسريع إلى الرضوح العراقي والضغط على المخابرات من قبل لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، لتقديم تقويم خطي عن برامج أسلحة الدمار العراقية، كما طالبت في نفس العام في 9- 9 مجلس الشيوخ إصدار تقرير استخباراتي عن حالة البرنامج العراقي لتطوير أسلحة الدمار الشامل وحال القوى العسكرية العراقية،[43] وبعد انتهاء انتخابات نصف أعضاء الكونجرس مباشرة وفي نوفمبر 2002 بدأ البيت الأبيض وبالتعاون مع اللجنة لتحرير العراق المنبعثة عن مشروع القرن الأمريكي الجديد.[44]

كذلك بدا القصور في تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية الخاصة بالعراق فيما يتعلق بالتقرير الخطي الذي أصدرته بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق، فقد أشارت الوكالة في هذا التقرير إلى أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وربما يكون هذا التسرع في نشر تقرير خطأ من قل وكالة الاستخبارات المركزية؛ سببه الضغط الذي مارسته لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي على وكالة الاستخبارات المركزية بعد أحداث 11 سبتمبر، وقد كان هذا التقرير الخطأ من جانب وكالة الاستخبارات سبباً في أن قام أعضاء الكونجرس– بعد انتهاء انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2002 بالتعاون مع لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بوضع ما سُمي "قانون تحرير العراق"، والذي انبثق عن مشروع "القرية الأمريكي الجديد"، وكان ذلك كله في اتجاه قرار الحرب على العراق.

المطلب الثاني:
دور المؤسسات غير الرسمية الأمريكية في صناعة الحرب على العراق

الفرع الأول
دور جماعات الضغط والمصالح

فإن الجماعات الضاغطة هي إطار تنتظم فيه مجموعة ذات مصالح ومنافع مشتركة تستهدف التأثير على صانع القرار لتوجيه قراراته بما يتفق ومصالحها، وهي تتقاطع في وظائفها وفي أعضائها مع الحزبين الرئيسين، فكثير من أعضاء هذه القوى هم أعضاء في أحد الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وتقوم هذه القوى على أسس اقتصادية مثل المائدة المستديرة لرجال الأعمال أو اتحادات العمال أو على أسس اجتماعية، مثل منظمة البنادق الوطنية، أو المنظمات المناهضة للإجهاض، أو على أسس عرقية مثل اللوبي الأيرلندي، أو على أسس دينية مثل اللوبي اليهودي.[45]

ومن هذه الجماعات المصلحية والضاغطة هي اتحاد الصناعات، وغرف التجارة ونقابة المحامين ونقابات العمال والجمعيات الدينية والاجتماعية والبيوت المالية والاقتصادية وغيرها، إذ تسعى هذه الجماعات للتأثير على أطراف صنع القرار للاهتمام بقضاياها أو مشاكلها ودفعها لاتخاذ مواقف أو قرارات لها صفة السياسات العامة لخدمة أهدافها وتحقيق مصالحها؛ لما تتمتع به من قوة في العلاقات المتنوعة مع صانعي السياسات العامة، وتحقق جماعات المصلحة والضغط أهدافها عن طريق لجان العمل السياسي التي توظف القدرات المالية لدعم المرشحين السياسيين المساندين لقضاياها.[46]

---

42 0 رافع سحاب أحمد الكيسي، قرار الحرب على العراق، مصدر السابق، ص103

43 0 مصدر نفسه، ص176

44 0 مصدر نفسه، ص183

45 http//www.alarabnews.com/alshaab/glf/25-10-2002/khaled AbdAllah.htm 0 مصدر موقع من الانترنيت.

46 0 رافع سحاب أحمد الكيسي، قرار الحرب على العراق، مصدر السابق، ص ص135-136.

ويجلس بعض ممثلي مجموعات الضغط في اللجان التي تشكلها السلطة التنفيذية لدراسة الوضع الاقتصادي في حقول معينة مثل الطاقة، وهم في العادة يسهمون إسهامات أساسية في وضع تقارير اللجان، فمثلا الدائرة المستديرة لرجال الأعمال التي تضم رؤساء (140) شركة كبرى تستخدم عشرة ملايين من البشر، ويصل حجم مبيعاتها إلى (3، 5) تريليون دولار أو ما يعادل ربما الدخل القومي الإجمالي الأمريكي، وتعقد جلسة سنوية مع رئيس الدولة إضافة إلى جلساتها مع الوزراء الآخرين، لبحث القضايا التي تهم مصالح النخبة الاقتصادية .[47]

وبما أن الدستور الأمريكي أخذ بنظام فصل السلطات فإن ذلك قد أتاح لجماعات المصالح أن تمارس الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية، عن طريق وسائل وإستراتيجيات متعددة للتأثير في السياسة الأمريكية، منها التأثير المباشر عن طريق الاتصال المباشر بالسلطة التشريعية والتنفيذية والتأثير غير المباشر عن طريق تعبئة الرأي العام.

ويعتبر الرأي العام الأمريكي أحد أركان صناعة القرار في السياستين الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر النظام السياسي الأمريكي نموذجا حيا لوجود وتأثير هذه الجماعات، وهذا يرجع إلى الطبيعة الخاصة لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[48]

وفيما يتعلق بحالة العراق فلقد لعبت جماعات الضغط والمصالح دوراً بارزاً من خلال جمع تأييد رجال الدين والسياسيين والتجار وقيادات حقوق الإنسان، وحتى قيادات الجيش المتقاعدين؛ من أجل وضع عوائق عملية أمام صنع قرار الحرب على العراق,[49] بما يعني أنه كانت محاولة لمناهضة الحرب على العراق، أو لإجبار صانعي القرار على التخلي عن فكرة الحرب على العراق.

الفرع الثاني

دور الأحزاب السياسية

تُعرَف الأحزاب السياسية بانها مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الاشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة[50] ، وقد أصبحت الولايات المتحدة في عام 1800 أول دولة تطور أحزابا سياسة ناشئة تنظم على الصعيد الوطني؛ لتحقيق نقل السلطة التنفيذية من فئة إلى أخرى عن طريق الانتخابات.

لقد شهد تاريخ الولايات المتحدة العديد من الأحزاب السياسية، وتنقسم الأحزاب إلى مجموعتين في الولايات المتحدة: المجموعة الأولى تقود السلطة السياسية في البلاد، وتكون المجموعة الثانية خارج السلطة السياسية (معارضة) تتعقب خطوات المجموعة الأولى، وترصد عليها أخطاءها؛ بهدف تسليط الضوء على تلك الأخطاء أمام الرأي العام تمهيدا لكسب التأييد الجماهيري أثناء الحملات الانتخابية، ولكن لم ينشأ أي منها على أسس أيديولوجية وإنما كانت المصلحة السياسية الدافع الأكبر لبروز هذه الأحزاب؛ لذلك نرى كل حزب لديه مصالح,[51]

---

47 0 http//www.alarabnews.com/alshaab/glf/25-10-2002/khaled AbdAllah.htm

48 0 شمال حسين مصطفى، القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد أحداث 11سبتمبر، مرجع سابق، ص90.

49 0 ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، مرجع سابق، ص 130

50 0 حسن العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد،1986،ص255.

51 0 Randall E. Adkins، The Evolution OF Political Parties، Compaigns، and Election، CQ Press A Division of Congressional Qnarterly Inc. Washington DC، 2008.P161

وفي الولايات المتحدة الأمريكية حزبان رئيسيان: (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي)، يهيمنان على العملية السياسية، ويسيطران على الرئاسة والكونجرس والمجالس التشريعية وحكام الولايات، فمنذ عام 1852 انحصرت الرئاسة بيد أحد الحزبين.[52]

وتمارس الأحزاب الأمريكية دورا كبيرا على صعيد السياسة الخارجية؛ وذلك من خلال التأثير على الرئيس والكونجرس كل على حدة، حسبما يرى (كيث كريبيل) فإن سلوكيات أفراد الحزبين تختلف عن سلوكيات نفس أفراد الشخصية .[53]

وهذا التأثير تمارسه الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي، بما فيها موضوع صناعة القرارات الخاصة بخوض الحرب، ومن جانب آخر تمارس الأحزاب السياسية دورا في الهيئة التنفيذية من خلال التأثير في قرارات الرئيس الخاصة؛ لكونه قائدا عاما للقوات المسلحة، حيث يعود في معظم حالات الفضل الأكبر في فوز الأحزاب في الانتخابات إلى شخصية المرشح وتأثيره في الرأي العام؛ لذلك نرى في الولايات المتحدة أن الرؤساء يعدون أنفسهم ممثلون للشعب والرأي العام عموما.[54]

وهنا نرى أنه خلال الفترة من أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بأن هناك ميلا للحزب الجمهوري في الدخول بحروب مباشرة، كما حدث عند احتلال جزيرة (بنما) سنة 1989 من قبل إدارة (جورج بوش الأب) وحرب الخليج الثانية 1991 واحتلال العراق وأفغانستان 2001- 2003 من قبل إدارة (جورج دبليو بوش)، وقبلها احتلال جزيرة (غرينادا) من قبل إدارة الرئيس (ريغان) المنتمي للحزب الجمهوري، إلا أنه يلاحظ أن توجهات الحزب الديمقراطي أكثر اهتماما بحقوق الأقليات في العالم .[55]

كما تمارس الأحزاب السياسية دورا كبيرا داخل الهيئة التشريعية من حيث كيفية الحصول على المناصب العليا داخل الكونجرس أو فيما يتعلق بعضوية اللجان الدائمة والمؤقتة، وهكذا تؤدي الأحزاب السياسية دورا ملحوظا في عملية صنع قرار الحرب، من نافلة القول أنه في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن فصل الأحزاب السياسية عن عملية صنع قرار الحرب، وذلك لأن النظام السياسي في هذا البلد قائم على أساس المنافسة الحزبية.[56]

وفيما يتعلق بحالة الحرب على العراق فقد حاول الحزب الجمهوري استخدام قضية العراق والحرب على الإرهاب كوسيلة لإقناع الأمريكيين بأنهم الأقدر على حماية الأمن القومي الأمريكي، ومن ثمّ فقد شن الحزب حملات كبيرة لإقناع الرأي العام في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بضرورة الحرب، وإذا كان الحزب الديمقراطي– كما سبق الذكر– كان له دور في فترة "بيل كلينتون" في التخطيط لتغيير النظام العراقي إلا أن بصمات الحزب الجمهوري في الحروب وبالذات في حالة الحرب على العراق، هي الأكثر وضوحاً من خلال تلك الحملات التي شنها في هذا الخصوص .[57]

الفرع الثالث
دور الإعلام والرأي العام

---

[52] Mathew Schousen ،0 Who is in Charge ?AStudy of Colition and Power in the U.S. House of Representatives،Duke University، U.S.، 1994، P113.

[53] Keith Krehbeil ،0 Pivotal Politics :A Theory of U.S. Lawmaking، The University of Chicago and London،Press Chicago، 1998.P88.

[54] Thomas Ferguson ،0 Golden Rule : The Investment Theory of Party Competition and the Logic of Money-Driven Political Systems،The University of Chicago Press، Chicago and London، 1995.P58.

[55] 0 رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع سابق، ص134.

[56] John H.Aldrich ،0 Why parties? The Origin and Transformation of Political Parties in America، The University of Press Chicago and London، 1995، P83.

[57] 0 رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع سابق، ص117-118

الإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أهم المؤسسات المشاركة في عملية صنع القرار الحكومي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتعتبر وسائل الإعلام أداة مهمة من أدوات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وتلعب وسائل الإعلام الأمريكية دورا بارزا ليس فقط في صناعة الرأي العام الأمريكي بل أيضا التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية.[58]

فهناك في الولايات المتحدة (1745) جريدة يومية معدل توزيعها يصل إلى أكثر من (63) مليون نسخة إضافة إلى (29) مليون نسخة مسائية، ونحو (800) جريدة أسبوعية، ومن أبرز الصحف نيويورك تايمز والواشنطن بوست و(9850) محطة راديو ونحو (1600) محطة تلفزيونية تنتمي إلى واحدة من ثلاث شركات كبرى (NBC، CBS،ABC) وهي تسيطر على (94%) من الجمهور الأمريكي وزهاء (11000) مجلة، وهي تعد أكثر من مصدر مهم للمعلومات الداخلية والخارجية؛ حيث يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليل لمواقف المواطنين تجاه السياسة الخارجية للدولة، وتعد وسائل الإعلام الأمريكية جزء كبيرا في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي.[59]

كذلك يعد الرأي العام الأمريكي قوة لها أهمية في صنع القرار السياسي الذي يضمن علاقة متزنة بين الحاكم والمحكوم، وتهتم الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية بدراسة الرأي العام، وتشير الدراسات إلى تأثير ملموس لوسائل الإعلام على الرأي العام الأمريكي.[60]

إن وسائل الإعلام تستعمل كمصدر من المصادر الأساسية في المعلومات لصانعي القرار؛ لذلك نرى أن الإعلام الأمريكي مستقر في هذا المجال سواء كان ذلك الإعلام حزبيا أم حكوميا أم مستقلا، وهو يعمل أيضاً كحلقة وصل بين صانعي القرار والشعب بمجمله.

فهناك (5) فرضيات أساسية لكيفية تقييم صانع القرار الأمريكي لما تقوم به مؤسسات الإعلام والرأي العام، ومنها:-

1- يفترض صانع القرار الأمريكي أن ما يأتي عبر القنوات الإعلامية هو عبارة عن توازن كمي لوجهات النظر الفردية على سياسات مأخوذة.

2- يفترض صانع القرار الأمريكي أن ما يأتي من قبل الإعلام هو عبارة عن رسائل من قبل المواطنين لصانعي القرار.

3- يفترض صانع القرار الأمريكي أن الرأي العام هو الشيء الذي يوجد هنا والذي يقاس بشكل صحيح في نقطة ما وبمرور الوقت.

4- يفترض صانع القرار الأمريكي أن آراء المواطنين تعكس تماما ما يرونه حول القضية من فهم وإدراك وتفكيرهم في طريقة التعامل.[61]

5- يفترض صانع القرار الأمريكي أن الإعلام مجموعة من مصادر المعلومات التي يستطيع من خلالها أن يطور رؤيته عن الرأي العام.[62]

---

58 0 شمال حسين مصطفى، القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد أحداث 11سبتمبر، مرجع سابق، ص ص92-93.

59 Richard A. Bordy 0، Public Opinion: The Media and Public Support for the ،War and، Crisis، Taken By Strom: The Media public Opinion ،President W.Lance Bennett and David L. Paletz ،The University of Chicago Press،and U.S. Foreign policy in the Gulf War P210،1994،Chicago&London

60 0 رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع سابق، ص145.

61 Pierre Hassner 0، The United States: The Empire of Force or the Force of Empire? The ، 2002.P25،European Union Institute for Security Studies

62 Jeremy David Rosner 0، Reading the Public :How Members of Congress Develop Their Impression of Public Opinion on National Security Dissertation Thesis ، University of Maryland،College Park، U.S.، 2007.P P22-23

إن هذه الافتراضات عن الدور الفعلي والواقعي للإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة في عملية صنع القرار الخارجي عموما وفي قرار الحرب خصوصا- أدت إلى تشجيع المشاركة السياسية وتعزيزها في هذا البلد، بحيث إن الإعلام الأمريكي مؤسسة فاعلة في خلق حالة كبيرة من العمل السياسي لدى المواطنين وتشجيعهم على الإسهام السياسي.

وقد كان التطور في وسائل الإعلام وبالأخص الإعلام الفضائي المباشر سبباً في رفع الحواجز الطبيعية والسياسية التي يضعها صناع القرار، من خلال إجراء العملية السياسية في الكواليس وبعيدا عن الأضواء، ويستدل على ذلك تغطية وسائل الإعلام أعمال الكونجرس ومجلس النواب والشيوخ وكذلك مجريات حرب الخليج الثانية واحتلال العراق .[63]

لقد تغيرت هيكلية المؤسسات الإعلامية الأمريكية في خلال ربع قرن ولا سيما في فترة التهيئة للحرب على العراق، بحيث تحولت هذه المؤسسات إلى إمبراطورية إعلامية ضخمة تسيطر على صناعة الصحافة في الولايات المتحدة ومن ثم أسهمت في تكوين الرأي العام الأمريكي الموحد للحرب على العراق، وكان الهدف الرئيسي للإعلام الأمريكي هو إعطاء صفة الشرعية لهذه الحرب وكسب التأييد لها وإقناع العراقيين بالاستسلام وعدم المقاومة.[64]

الفرع الرابع
دور مراكز الفكر والأبحاث

دور مؤسسات الفكر فهو مؤثر جدا في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث تقوم هذه المؤسسات التي هي بمثابة مراكز بحوث سياسة مستقلة بتقديم الاستشارات والتوصيات أمام صناع القرار في مجال السياسة، فهي أكثر تأثيرا على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، كما يقول: (ريتشارد هاس) مسئول العلاقات الخارجية في وزارة الخارجية، وعن مراكز الفكر فإنها (مراكز توليد الأفكار والخيارات المبتكرة في السياسة لتأمين مجموعات عمل جاهزة من الاختصاصين في الحكومة، ووسائل لتوعية المواطن الأمريكي بالعالم الخارجي فضلا عن كونها تعمل كمكاتب للتوسط وحل النزاعات) .[65]

وهناك أكثر من (1200) مؤسسة للفكر والرأي موزعة على الساحة الأمريكية وهي ذات اختصاصات متباينة، أهمها مؤسسة (بروكينغز)، ومؤسسة (راند)، ومركز الدراسات السياسية الإستراتيجية/ ومجلس العلاقات الخارجية.[66]

وتتميز مراكز الدراسات بتأثيرها الواضح على مراكز صنع القرار الأمريكي، سواء على المستوي الداخلي أو الخارجي، ومن أبرز المراكز المؤثرة على صناعة القرار في الولايات المتحدة (معهد واشنطن) لسياسات الشرق الأدنى، الذي يركز نشاطه على متابعة ما يجري في الشرق الأوسط والعالم العربي.[67]

وهذه المؤسسات تعد بمثابة العقل المفكر للولايات المتحدة، وهي مرتبطة من ناحية بالمؤسسات العلمية والتعليمية، فهي على هذا النحو تحظى بمكانة علمية مهمة، هذا من جانب ومن جانب آخر تعد بمثابة الجسر الواصل بين صناع السياسة والقرار وهيئات ومنظمات المجتمع المدني.[68]

---

63 0 رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع سابق، ص150-151

64 0 المرجع السابق، ص204-205

65 0 ريبوار كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق2003)، مرجع سابق، ص109

66 0 المصدر نفسه، ص46

67 0 رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع سابق، ص ص151-152

68 0 David Brock، The Republican Noise Machine :Right-Wing Media and How it corrupts Democracy، Crown Publishers، New York، U.S.، 2004 P19.

وتتميز المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة بميزانياتها الضخمة مقارنة بالمراكز الفكرية في باقي أنحاء العالم وحسب بعض الإحصائيات فإن إجمالي الميزانية السنوية لأكبر عشرة مراكز فكرية أمريكية تتجاوز خمسمائة مليون دولارا وهناك أنواع من مؤسسات الفكر المهتمة بالشئون السياسة الخارجية ومنهما:-

1- مؤسسات بحثية مثل (برونكنجزو هيرتيج) تابعة للحزبين الديمقراطي والجمهوري.
2- مؤسسات متخصصة مثل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.
3- المؤسسات التابعة اللوبي الإسرائيلي مثل منظمة (الايباك).
4- مؤسسات تابعة للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق الأوسط التابعة لجامعة كولومبيا.
5- مؤسسات جامعة الدفاع الوطني ومركز بحوث الكونجرس تابعة لهيئات حكومية.
6- مؤسسات الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.
7- المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل مجلس العلاقات الخارجية. [69]

وتسهم مؤسسات الفكر والأبحاث في صنع القرار الأمريكي لنشرها الدراسات والأبحاث المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية وعلاقتها مع الإدارات الأمريكية، ومساعدتها المرشحين في الانتخابات النيابية والرئاسية ودعوتها صانعي القرار إلى المؤتمرات والندوات التي تعقد من قبل هذه المؤسسات، وطرح الرؤى والأفكار الضرورية في هذا المجال، ومن الجدير بالذكر أن ما يدعم عمل المؤسسات الفكرية هو من ناحية الميزانية السنوية الضخمة المخصصة لها- كما سبق الذكر- ومن ناحية أخرى إدراك الباحثين وقناعتهم بأن جهودهم البحثية وإنتاجاتهم الفكرية ستصل إلى أعلى مراكز صنع القرار.

وقد كانت الدراسات التي صدرت عام 2001 والتي خُصص جزء منها لدراسة الأوضاع المختلفة في العراق وإيران، باعتبار أن العراق يشكل خطراً يهدد الأمن القومي الأمريكي بسبب معارضته لعملية التسوية السلمية مع إسرائيل وكذلك تطويره لأسلحة الدمار الشامل، تمثل جانبا من جوانب عملية صنع القرار الأمريكي، وكذلك تشكيل الرأي العام في اتجاه التهيئة للحرب على العراق.[70]

3-الخاتمة والاستنتاجات

من خلال ما تقدم يتبين أن عملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة تمرً بمجموعة من المراحل وبمشاركة مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية التي تدير البلاد. وهناك أطرافاً أخرى عديدة لديها سياساتها وأجندتها في عملية صنع قرار الحرب، ولا يوجد جهة واحدة في الولايات المتحدة تتمتع بالصلاحيات المطلقة في صنع قرار الحرب، وقد اثبت الحرب على العراق. و عملياً بأن دور هذه المؤسسات المتنفذة في عملية صنع قرار الحرب تسعى إلى خدمة المصالح الولايات المتحدة.

أمَا هدف الولايات المتحدة من الحرب على العراق عام 2003 جاء من أجل السيطرة عليه واعتباره دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط، وإن هذا القرار لم يكن سريعاً، بل مرَ صنعه بمراحل عديدة بدأت عملياً منذ حرب الخليج الثانية ووصلاً لذروته بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

والهدف الثاني من الحرب على العراق هو اختبار فعلي للقوة الأمريكية وإرادتها وفرض هيمنتها الدولية التي بدأت باحتلال العراق مروراً بمنطقة الشرق الأوسط حتى تصل العالم كله، وهذه الهيمنة لن تنحصر في جهة واحد، بل تمتد لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية. وشروط هذه الهيمنة هو نقل حروبها خارج أراضي الولايات المتحدة القضاء على التنظيمات الإرهابية.

---

[69](1) ريبوار كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق2003)، مرجع سابق، ص47

[70] رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، مرجع سابق، ص152-153

إن تجربة صنع قرار الحرب على العراق عام2003، بنجاحاتها وإخفاقاتها أثرت على السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

المراجع

-1المراجع العربية:-

1. حسن العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد،1986.ص255
2. رافع سحاب أحمد الكبيسي، قرار الحرب على العراق، دار آمنة، عمان،2013 ،ص 98الى 205
3. ريبوار كريم محمود، صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، رسالة دكتورا غير منشورة، سليمانية، كلية القانون والسياسة-جامعة السليمانية،2011.ص46الى 189
4. ستار جبار علاي، المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالعراق، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (36)، 2008.ص75
5. شمال حسين مصطفى، القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد أحداث 11سبتمبر،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة صلاح الدين-كلية القانون والسياسة،اربيل،2008.ص84الى 93
6. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.ص132الى 139
7. ياسين محمد العيثاوي، الكونجرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان، دار أسامة، ط1، 2008، ص37

2- المراجع الأجنبية:-

1. Catherine M.Bank ،**TheWar Power Resolution** :Asserting Congress s Role ،Over the Use of Military Force A Dissertation Submitted to the Faculty of Old ،Dominion University-U.S. 2004.p73-74
2. Christopher Paul ،**The policy of U.S. Military** :Marines on the Beach ،Praeger Security International،**Intervention Decision Making** U.S. 2008.p116
3. Hunt،Courtney ،**The History Of Iraq**-in-Library of Congress Cataloging Publication Data،Printed in the United States of America، 2005.p105
4. Craig Eisendrath ،**National Insecurity**: US Intelligence After the Cold War،Philadelphia Temple University Press 2000.p44
5. David Brock ،**The Republican Noise Machine** :Right-Wing Media and How it corrupts Democracy،Crown Publishers، New York، U.S.، 2004 .19
6. Dean Springer ،**When Spies Become Soldiers**: Evaluation the CiA's Role in Covert Action،AMaster Thesis in Political Science، Colorado University، U.S. 2008.p46
7. Fraser Cameron ،**US Foreign Policy After the Cold War**: Global Hegemon or Reluctant Sheriff،Rout ledge Taylor &Francis Group، London and New York، 2002.p42to61
8. Jeremy David Rosner ،**Reading the Public :How Members of Congress Develop Their Impression of Public Opinion on National Security**, Dissertation ،University of Maryland، College Park، U.S.، 2007.p22-23

9. John H.Aldrich، **Why parties? The Origin and Transformation of Political Parties in America**، The University of Press، Chicago and London، 1995.p83
10. Keith Krehbeil، **Pivotal Politics :A Theory of U.S. Lawmaking**، The University of Chicago Press، Chicago and London، 1998.p88
11. Kenneth B. Moss، **Undeclared War and the Future of U.S. Foreign Policy**، Woodrow Wilson Center Press، Washington D.C، 2008.p107،p
12. Mathew Schousen، **Who is in Charge ?A Study of Colition and Power in the U.S. House of Representatives**، A Dissertation Thesis in Political Science، Duke University، U.S.، 1994.p113
13. Pierre Hassner، **The United States: The Empire of Force or the Force of Empire?** The European Union Institute for Security Studies، 2002.p25
14. Randall E. Adkins، **The Evolution OF Political Parties and Compaigns**، Election 2008، CQ Press A Division of Congressional Qnarterly Inc. Washington DC، 2008.p61
15. Richard A. Bordy، **War and Public Opinion**: The Media and Public Crisis، Support for the President W.Lance Bennett and David L. Paletz Taken By Strom: The Media public Opinion and U.S. Foreign policy in the Gulf War، The University of Chicago Press، Chicago London، 1994.p210
16. Thomas Ferguson، **Golden Rule : The Investment Theory of Party Competition and the Logic of Money-Driven Political Systems**، The University of Chicago Press، Chicago and London، 1995.p58
17. Timothy Harper، **The U.S. Constitution**، Penguin، Group، USA، 2007.p19
18. W. Thomas Smith JR., **Encyclopedia of the Central Intelligence Agency**، Illustrations by Sholto Ainslie، U.S.، 2003.p58,p257

3- المصادر إلكترونية:-

http//www.alarabnews.com/alshaab/glf/25-10-2002/khaled AbdAllah.htm
مصدر موقع من الأنترنيت